

تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في دعم الأداء الإقتصادي

- دراسة تحليلية للتجربة الجزائرية -

Development and Promotion of Small and Medium Enterprises and its Role in Supporting the Economic Performance

-An analytical study of the algerian experience-

د. سليمة طبايبي

أ. بلال مرابط

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

جامعة الجزائر 3

salimatebaibia@gmail.com

Merabetbilal101@gmail.com

تاريخ التسليم: (2018/09/21)، تاريخ المراجعة: (2019/03/11)، تاريخ القبول: (2019/03/28)

Abstract :

The small and medium enterprises define as principale components of economic growth in many advanced countries and developing countries at the same time. During the last decades, Algeria has sought to activate the role of SME, that can be contribute in growth process and job creation by putting laws and legislation and carry out economic reforms. In this context, we tried to identify the contribution of SME in supporting economic performance in Algeria. The results reveals that SME have a very small effect on economic growth or unnoticeable contribution, this means that the various economic reforms have failed.

Keywords: Small and medium enterprises, Promotion of Entreprises, Economic Performance, Algerian Experience.

ملخص :

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر كغيرها من البلدان النامية سعت خلال العقود الأخيرة إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتساهم بشكل أفضل في النمو وخلق مناصب الشغل، وذلك بسن القوانين والتشريعات والقيام بإصلاحات اقتصادية وإنشاء مختلف المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. في هذا الإطار حاولنا من خلال هذا البحث، تحديد مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الأداء الاقتصادي للجزائر، والتي من خلالها تحصلنا على نتيجة مثابها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ظلت مساهمتها في النمو متدنية بشكل كبير، ذلك على الرغم من الإصلاحات الاقتصادية المختلفة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ترقية المؤسسات، الأداء الاقتصادي، التجربة الجزائرية.

* المؤلف المراسل: سليمة طبايبي، الإيميل: salimatebaibia@gmail.com

1. المقدمة

تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما وحيويا في التنمية الاقتصادية في أي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، توفير فرص عمل جديدة، تفعيل الصادرات وزيادة قدرات الابتكار، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وما يحققه هذا الأخير من تعظيم للقيمة المضافة، إضافة إلى ذلك دورها التتموي الفعال بتكاملها مع المؤسسات الكبيرة في تحقيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، حيث أنها تمثل نحو 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في معظم دول العالم. إن الاهتمام الذي يحظى به قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس الأهمية التي يمثلها هذا القطاع في اقتصاديات العالم، إذ تراهن العديد من الدول خاصة النامية منها في تنمية إقتصادياتها من خلال هذا القطاع، وتشير الإحصائيات في بعض دول الوطن العربي إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشغل أقل من عشرة عمال تمثل 95% في مصر، 42% في تونس و50% في المغرب (غياط، بوقوم، 2008، ص128). مع التحول الذي عرفته السياسة الإقتصادية في الجزائر نحو التنوع الإقتصادي، وذلك إدراكا بالدور المرتقب لهذه المؤسسات في توسيع قاعدة الإقتصاد الوطني، قامت الحكومة بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو هذا القطب الاستثماري الجديد بإقامة مثل هذه المؤسسات نظرا لما يمكن أن تؤديه مستقبلا إذا ما حظيت بالاهتمام اللازم. كل ذلك يظهر من خلال إتباع سياسات مالية وإنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي. إضافة إلى وضع مجموعة القوانين والتشريعات. بحيث ثبت أنه من الضروري إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر، ووضع إطار قانوني جديد لها، بهدف إنعاش تنمية هذا النوع من المؤسسات، التي تمثل دون جدال، أهم مكن في مجال إنشاء مناصب العمل. يتعلق الأمر بتعزيز الجهاز وتكييفه مع واقع الإقتصاد الجزائري، مع أخذ التوجيهات التي حددتها الدولة من أجل نظام جديد للتنمية بعين الاعتبار. وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل الآتي: ما مدى مساهمة ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الإقتصاد الوطني بالجزائر؟

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال بحثنا إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإسهامها في النمو الإقتصادي أو بعبارة أخرى البحث عن البدائل من أجل النهوض بالإقتصاد الجزائري خلال الأزمة التي نعيشها جراء انهيار أسعار المحروقات.

منهج الدراسة:

وإعتقادا على مبادئ المنهج الوصفي التحليلي رأينا أنه من المناسب تقسيم هذه الدراسة لتشمل في مطلعها مقدمة نوضح من خلالها أهدافنا والإشكالية التي نسعى لحلها، يليها قسم ثانٍ مخصص لتوضيح المفاهيم التي تخص كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنمو الإقتصادي، في ذات الإطار نسرّد

مجموعة من الدراسات السابقة التي كان لها علاقة بموضوع البحث، قسم ثالث نخصه لتحليل واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إستراتيجية تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، المشاكل والمعوقات التي تعيق نمو وتطور هذه المؤسسات ودور هذه المؤسسات في النمو الإقتصادي الجزائري، مع عرض بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نختم دراستنا بمجموعة من النتائج التي تكون قد أجابت عن سؤالنا الرئيسي، إضافة لمجموعة من التوصيات، ندرج بعدها مجموعة من المراجع الموظفة في هذا البحث.

I. الأسس النظرية والدراسات السابقة:

نستعرض في هذا القسم أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بتحليل مساهمة الترقية والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تحقيق النمو الإقتصادي.

1. الأسس النظرية الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد أثار مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في المجال الإقتصادي، إذ لم يحسم إلى حد الآن في وضع تعريف متفق عليه عالمي يحدد بدقة ماهية المؤسسات الصغيرة المتوسطة، وإن اختلفت المعايير بين الدول، فإنها كذلك قد تختلف داخل الدولة الواحدة، ما يؤدي إلى التداخل فيما بينها وبين الصناعات الحرفية أو القطاع الخاص في بداية تشكله، بل يمكن أن تعرف كقطاع غير رسمي أو كصناعة تقليدية،" فهناك دراسة أعطت أكثر من خمسين تعريفا في خمس وسبعين دولة"، ويزداد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غموضا بعد ظهور ما يعرف بالمؤسسات المصغرة، التي أصبحت تنتشر بشكل عام في كافة دول العالم (وصاف، 2002، ص01).

يرتبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة معايير تختلف حسب طبيعة الإقتصاد وخصوصيات البلد، قد يبدو بأن تعريف العمل الصغير هو قضية بسيطة إلا أنها ليست كذلك، فالعلماء والباحثين وحتى الحكومات تختلف في تعريفه (البرنوطي، 2005، ص30). إن وضع تعريف شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد خطوة رئيسية في طريق معالجة لهذا الموضوع، مع العلم أن تحديد هذا التعريف يشكل عائقا كبيرا أمام مختلف الأطراف المهمة بهذا القطاع وذلك باعتراف العديد من الباحثين والمؤلفين وأيضا باعتراف الهيئات والمنظمات الدولية المهمة بالتنمية الإقتصادية وترقية وإنماء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا كله راجع إلى عدة أسباب سننظر إليها بعد التعرض إلى الغرض من وجود التعريف.

تعرف بعض الدول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- الولايات المتحدة الأمريكية: تعرفها على أنها المؤسسات التي يعمل بها 250 عامل ويمكن أن يصل العدد إلى 1500 ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار (اوبختي، 2011، ص10).
- فرنسا: هي المؤسسات التي لا يزيد عدد عمالها عن 250 عامل، وهي تضم المؤسسات الصغيرة جدا والتي لا يفوق عدد عمالها 20 عامل (وتضم بدورها المؤسسات المجهرية التي توظف أقل من 10 عامل)، المؤسسات الصغيرة (من 20 إلى 49 عامل)، والمؤسسات المتوسطة (من 50 إلى 249 عامل) (Bressy. G, C.Konkuyt, 2006, P 25).
- كندا: تعرفها بأنها مستثمرات تجارية هدفها الربح وهي تضم أقل من 500 عامل بحصيلة سنوية تقدر بـ 50 مليون دولار على الأقل، وهذه المؤسسات تمثل 96 % من المؤسسات في كندا، أي ما يقدر بـ 1.4 مليون مؤسسة حسب إحصائيات سنة 2004. (Riding A, Orjer. B, Août 2007, P 01).
- الجزائر: لقد عرفها القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادرة في 12 ديسمبر 2001 بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات تشغل من 01 إلى 250 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، كما لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أخرى لا ينطبق عليها التعريف المطبق في الجزائر. وقد عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في عددها الثاني الصادرة في 11 جانفي 2017 بأنها: " المؤسسة المتوسطة هي مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 شخصا، ورقم أعمالها السنوي ما بين 400 مليون دينار جزائري إلى 4 ملايين دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار جزائري إلى مليار دينار جزائري (المادة 08)، وتعرف المؤسسة الصغيرة بأنها "مؤسسة تشغل ما بين 10 و 49 شخصا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري (المادة 09)، أما المؤسسة الصغيرة جدا فهي تعرف على أنها " مؤسسة تشغل ما بين 01 و 09 أشخاص، ورقم أعمالها السنوي أقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري (المادة 10)، إذا صنفّت مؤسسة في فئة معينة وفق عدد عمالها، وفي فئة أخرى طبقا لرقم أعمالها أو مجموع حصيلتها، تعطي الأولوية لمعيار رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة لتصنيفها (المادة 11). عندما تسجل مؤسسة، عند تاريخ إقفال حصيلتها المحاسبية فارقا أو فوارق بالنسبة للحد أو الحدود المذكورة في المواد 8، 9 و 10 سابقا فإن هذا لا يكسبها أو يفقدها صفة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، إلا إذا استمرت هذه الوضعية لمدة سنتين ماليتين متتاليتين (المادة 12). كما يمكن مراجعة الحدود المتعلقة برقم الأعمال ومجموع الحصيلة السنوية، عند الحاجة، عن

- طريق التنظيم (المادة 13)، يشكل تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو منصوص عليه في الجريدة الرسمية لسنة 2017 (المادة 14):
- « تمنح كل أشكال الدعم والمساعدة المنصوص عليها في هذا القانون لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومرافقتها.
- « تجميع البيانات ومعالجة الإحصائيات، وهنا يجب على المنظومة الإحصائية الوطنية إعداد تقارير دورية وظيفية تتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هي معرفة في القانون.
- تعرف بعض المنظمات الدولية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي (السيد، 2005، ص54):
- **منظمة العمل الدولية:** هي الصناعات التي يعمل بها 50 عامل، وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على أن لا يزيد رأس مال المنشأة عن 100 ألف دولار.
 - **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** يعرفها بأنها المنشآت التي يعمل بها أقل من 50 عامل ورأس مالها أقل من 500 ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني.
 - **اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشؤون شرق آسيا والشرق الأوسط** تعرفها على أنها منشآت تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشأة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا أو 20 مشتغلا إذا كانت تستخدم قوى محركة.
- تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص ومزايا من خلال جمعها بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فلها عدة خصائص تتميز بها عن سائر المؤسسات الكبرى وتعكس هذه الخصائص نقاط قوة تتمتع بها من خلال ما يلي:
- **الضآلة النسبية لرأس المال وتكلفة العامل:** تحتاج عادة المؤسسات الصغيرة لرأس مال ضئيل وحجم المال المستثمر محدود كما لا يتطلب تشغيلها تكاليف وتجهيزات ضخمة بالمقارنة مع المشاريع الكبرى.
 - **المرونة ومركزية القرار:** تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة، ونقصد بالمرونة القدرة على التغيير أو التعديل في حالة رواج أو كساد، وخصوصيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي قلة حجم المشروع وسرعة اتخاذ القرار وبالتالي تتمكن من تكييف نشاطها أو أسلوب عملها حسب إحتياجات السوق لأن أغلبية هذا القطاع يعتمد على التكنولوجيات البسيطة ورأس المال المنخفض.
 - **الملكية والإستقلالية:** إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة حافز أساسي للأشخاص الذين لديهم الرغبة في إنشاء مشاريع خاصة بهم، ولذا لها دور أساسي في إشباع الحاجات المتنوعة للأفراد، كما تتيح الفرصة للأفكار وطموحات المختصين، فملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتوقف على شخص بل يمكن أن تأخذ أشكالا متعددة سواء كانوا أسرة أو أصدقاء أو أقرباء. أما في ما يخص الإستقلالية فقد ركز على الإستقلالية عدة كتاب مثل Hollander في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا

ما يساعدها على المرونة والتكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية والوطنية، ويمكن أن تكون دولية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.

- **التجديد:** إن المشروعات الصغيرة والمتوسطة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من براءات الاختراع تعود إلى أفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن هذه المشروعات التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل (يوسف، 2009، ص 29).

هناك عوامل داخلية وخارجية تؤثر على المؤسسة نلخصها فيما يلي:

- **العوامل الداخلية:** تسمح بتحليل الموارد الداخلية لتنظيم المؤسسة وبالتالي تحديد العوامل الرئيسية ذات الانعكاسات على المؤسسة وتتمثل هذه الأخيرة في (أويختي، ص 44):

- إشكالية تطابق منتجات هذه المؤسسات للمعايير الدولية؛
- مشكلة إتباع الطلب المحلي ذوق المستهلك إلى المنتجات ذات تكنولوجيا حديثة، ومن هنا تظهر إشكالية إعادة النظر في التطور التقني... الخ؛
- الموارد الداخلية للمؤسسة (الموارد البشرية، الأنظمة، المناهج والأهلية في التسيير)؛
- مدخلات المؤسسة (الاستثمار، يد العاملة، العتاد، الآليات والإعلام)؛
- يتأثر الإنتاج بعدة عوامل، كتهيزات الإنتاج والإعداد، استخدام القدرة التخزين، مراقبة النوعية، الصيانة، براءة اختراع، إجازة العلامة التجارية وأيضاً المناهج، طرق العمل وتكنولوجيا الخدمات؛
- التسويق، البحث والتنمية: يتأثر بالبحث والاستعلامات، تنمية السوق، فعالية عملاء البيع، منهجية البحث والتنمية، تمركز المبيعات، العلامة الاسمية والصورة؛
- الإدارة: تتأثر بجميع وظائفها (وظيفة المحاسبة، وظيفة المالية، وظيفة تسيير الموظفين، النظام الأجرى، النظم والمناهج ووظيفة الشراء).
- العوامل المؤثرة على المدخلات: أما في ما يتعلق بالعوامل المؤثرة على المدخلات فهي تتعلق باليد العاملة، الآلات والعتاد، رأس المال، الإعلام، المهارة، المواد الأولية والمركبات، الوقود والطاقة، عدد المنافسين وتمركزهم، أهمية المؤسسة بالنسبة للموردين وقدرة المؤسسة على التعاقد مع الموردين.

- **العوامل الخارجية:** يمكن حصرها في (Bonhours, 1993, p309):

- البيئة التي تتواجد فيها المؤسسة: تسمح دراسة بيئة المؤسسة بتحديد العوامل التي تؤثر على المؤسسة وتشمل: سياسة الحكومة، العوامل الاجتماعية، الديمغرافية، التكنولوجية و الاقتصادية؛

- الزبائن والأسواق التي تقوم من خلالها المؤسسة بتصرف المؤسسة منتجاتها: تتأثر المؤسسة بإحتياجات الزبائن حاضرا ومستقبلا، بعدد الزبائن الذين يمثلون نصف نسبة المبيعات، بدرجة القدرة على التفاوض مع الزبائن، بالعدد الإجمالي للزبائن وعدد الزبائن اللذين يمثلون المبيعات، كما تتأثر وضعية المؤسسة في الأسواق بتطور المبيعات، النسبة المئوية للمبيعات الإجمالية، الأرباح الصافية، النسبة المئوية من المبيعات الإجمالية، نمو الأسواق (الماضية والمستقبلية) نمو متوسط المبيعات وبالميل نحو كل من أسواق المؤسسة؛
- المنافسة ومركز المؤسسة ووضعتها التنافسية: تتأثر المؤسسة ب: إقتصاديات السعة، الحجم الأعظم للوحدة الوظيفية، القيود عند الدخول، القيود عند الخروج، ديناميكية الاختراعات، رافعة الزبائن والموردين، كثافة رأس المال، معامل اليد العاملة، التخزين الضروري وتكلفة تغيير رأس المال. وتتأثر المؤسسة أيضا بالمنافسة من خلال، عدد المنافسين وتمركز المنافسة، الكثافة التنافسية، الهيمنة المسبقة للأسواق من طرف المنافسين، المنافسة الأجنبية، منافسة المنتجات والخدمات البديلة، الدخول الجديد للمنافسين (The global competitiveness report 2005-2006)؛
- العوامل المؤثرة على نتائج المؤسسة: تتأثر نتائج المؤسسة بإستراتيجية التسويق المعتمد من طرفها، وذلك من خلال: (الخدمات، الأسعار، المبيعات، التوزيع، الخدمات بعد البيع).

- إغراق الأسواق وتدهور سعر الصرف: وفيها نجد (عياش، 2002، ص01):

- إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأجنبية والتي تباع بأسعار جد منخفضة بالأسواق المحلية؛
- الإحصائيات وتحديد الحصص: غياب الإحصائيات الصحيحة المتعلقة بالمنتجات التي من شأنها أن تساهم في تحديد الحصص لحماية الإنتاج الوطني وهذا ما يؤدي إلى تحديدها بالتقارب وينتج عن ذلك الإسراف (مما يؤدي إلى تكديس البضائع بالمؤسسات) أو الندرة؛
- تدهور سعر الصرف: بإعتماد سياسة سعر صرف أعلى من قيمته، تؤدي إلى تشجيع الطلب على السلع المستوردة بسبب تزايد أسعارها بأقل سرعة من تلك المتعلقة بزيادة الأسعار الداخلية، وتزيد كل هذه العوامل من شدة الضغط على ميزان المدفوعات وعلى الحساب الجاري، فتضطر السلطات إلى زيادة القيود الجمركية والقيود الإدارية على هذا النوع من الواردات قصد حماية بعض المنتجات المحلية.

بدأ الاهتمام يتجه نحو المشروعات الصغيرة لأنها تمتاز بكثرة عددها وانتشارها الواسع وخاصة في دول العالم الثالث الذي يعتمد إقتصاداه فعلا على هذا الحجم من المشروعات التي تنتشر في مختلف القطاعات الإقتصادية، الصناعية والتجارية وغيرها، وتبرز مساهمة هذه المؤسسات كالتالي:

التنمية المحلية: تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تنمية المناطق المحلية من خلال توسيع تشكيلية منتجاتها بإنتاج أو بيع منتج مكمّل، تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية؛

الانتقال من مؤسسة حرفية إلى مؤسسة إنتاج أو بيع؛ إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو اتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع... ويكون المسير هو صاحب القرار.

مجال المقابلة من الباطن: المقابلة من الباطن هي عملية لجوء مؤسسات إلى مؤسسات أخرى طالبة منها تنفيذ جزء من عملياتها الإنتاجية، وذلك لاعتبارات وأسباب إقتصادية، قانونية وإستراتيجية. فهي بذلك تحقق تكاملاً إقتصادياً بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة من خلال فرصة الإمداد بالمكونات والأجزاء التي تدخل في المنتج النهائي أو تنفيذ أعمال مكملة للأنشطة المؤسسات الكبرى. (قريشي، ص34).

مجال الإبداع والبحث والتطوير: تمارس المؤسسات الإقتصادية الحديثة خاصة المؤسسات ص.م نوعين أو شكلين أساسيين للبحث والتطوير، أولها داخلي ينفذ داخل المؤسسة، وثانيها خارجي ينجز من قبل مؤسسات المتعاقد معها، في إطار عملية المقابلة من الباطن أو عن طريق مراكز بحث، للاستغلال كل ما تتيحه البيئة العلمية والتكنولوجية من الإمكانيات لممارسة نشاطات البحث والتطوير. ويتمثل الإبداع في أحد الطرق التالية: اكتشاف فكرة جديدة، إنتاج منتج جديد، تقديم خدمة جديدة أو تحسينها. ولقد أبرزت دراسة قامت بها وزارة الصناعة الفرنسية حول الإبداع التكنولوجي في الصناعة، أن الممارسة المختلفة لنشاطات البحث والتطوير في المؤسسات ص.م مصدر أساسي للإبداع.

التشغيل: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الإقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليها، ويلقي هذا الدور صدى واسعاً في الدول المتقدمة والنامية، فباضطراب الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة (صفوت، 1993، ص41).

جذب وتعبئة المدخرات: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أحد مجالات جذب المدخرات وتحويلها إلى استثمارات في مختلف القطاعات، حيث أنها تعتمد أساساً على محدودية رأس المال مما يعد عنصراً لجذب صغار المدخرين لأن مدخراتهم القليلة تكون كافية لإقامة هذه المؤسسات، ومن ناحية أخرى فإنها تتوافق وتفضيل صغار المدخرين الذين لا يميلون لنمط المشاركة التي لا تمكنهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم.

تحقيق التكامل الصناعي: من المؤكد أن تواجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة معا وتكاملها يعتبر ظاهرة صحية، تدفع عملية التنمية إلى الأمام. فالمؤسسات الكبيرة تسود في النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية، بينما المؤسسات الصغيرة تسود في تلك النشاطات التي لا تظهر فيها أهمية وفورات الحجم لأسباب تتعلق بطبيعة المنتج ذاته أو طبيعة العملية الإنتاجية، أو بسبب ضيق السوق الكلية للسلعة (نهال وعباس، 2005، ص92).

تحقيق التوازن الجهوي واللامركزية في التنمية: تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الإقتصادية، مما يمكنها من القيام بدور هام في تحقيق أهداف تنمية من أهمها:

-إن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين الأقاليم يمكن من ووقف حركة الهجرة المستمرة من الريف إلى المدن، والتي أدت إلى تكديس المدن أو المناطق التي يتركز بها النشاط الإقتصادي، وسرعان ما ظهرت السلبيات نتيجة الضغوط على خدمات المرافق المختلفة والتي فاقت الوفورات التي يحققها التجمع في منطقة واحدة.

-إن إنعاش المنطق الداخلية بالإعتماد على نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهو يحقق نوعا من التأكيد والدعم للروابط بين الزراعة والصناعة والفوائد المترتبة على ذلك.

-تحقيق التوزيع العادل للدخل، فبانتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين مختلف المدن يمكن من جعل النشاط الإقتصادي قريبا من الأعداد الهائلة من الأفراد والتخفيف من حدة الفقر في المناطق النائية والريفية، وتقليل الفروق القائمة بين المناطق الحضرية والمناطق الداخلية، وبين القطاع التقليدي والقطاع الحديث الذي يؤدي الانفصال بينهما في بعض الحالات إلى حد الازدواجية في بنية الإقتصاد الوطني ككل.

وعن تأثير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مؤشرات الإقتصاد الكلي عامة والنمو الإقتصادي خاصة سوف نتناول أهم مؤشرات الإقتصاد الكلي التي يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تؤثر فيها: **زيادة الناتج الوطني :** وهذا يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل الذي هو أبرز عناصر الإنتاج وبالتالي مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، فكلما زاد التوظيف أدى ذلك إلى زيادة الدخل لأفراد المجتمع، فجزء من هذا الدخل يوجه للاستهلاك مباشرة من الأسواق. أما الجزء المتبقي فيوجه للاستثمار في مشاريع صغيرة أو يدخر في المؤسسات المالية التي توجهه بدورها إلى الاستثمار. كما أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج التي تستخدمها، كما تعمل على زيادة دورة المبيعات مما يقلل من تكاليف التخزين والتسويق بما يساعد على وصول المنتجات للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة. وتؤدي هذه العوامل التي سبق ذكرها إلى زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المؤسسات العديد من القطاعات الإقتصادية.

تعبئة الادخار : تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الإقتصاد الوطني حيث تعد قناة إضافية لجذب المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمار على مستوى الإقتصاد الوطني مما يؤدي إلى زيادة مساهمة الادخار الخاص في تمويل التنمية، و يخفض من درجة الإعتماد على الاقتراض سواء من الداخل أو الخارج.

زيادة حجم الاستثمار والاستهلاك: تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران رأس المال بما يجعل هذه المؤسسات نواة للمؤسسات الكبيرة خاصة في مجال الصناعة مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار الكلي في الإقتصاد الوطني وهذا يضمن ارتفاع معدلات النمو الإقتصادي من خلال عمل مضاعف الاستثمار والعمل. تنمية الصادرات: تعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري، ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على المنافسة أو توفير سلع محل السلع المستوردة وتشير تجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات الصناعات الصغيرة في هيكل الصادرات. وقد سبق وأشرنا إلى أن الصناعات الصغيرة تعتمد على قنوات إنتاجية كثيفة العمل وهو العنصر المتوفر في معظم البلدان النامية مما يسفر عنه انخفاض تكلفة الوحدة المنتجة كما وأن المنشآت الصناعية الصغيرة التي يعمل بها أقل من عشرة عمال والتي يغلب عليها الطابع الحرفي يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقا لإحتياجات السوق الخارجية لما تتمتع به من مرونة متمثلة في تواضع رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية إحتياجات أسواق التصدير (السيد، ص72).

2. الدراسات السابقة:

تعددت البحوث التي اهتمت بدراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانبه النظري، غير أن الدراسات التي تتناول إشكالية دور ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الإقتصادي الجزائري نجدها قليلة جدا بالرغم من الأهمية البالغة التي يكتسبها هذا الموضوع، وفي هذا الصدد ارتأينا سرد مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بتحليل هذه الدراسة.

بداية، الدراسة التي قدمها الباحث عثمان لخلف، "دور ومكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر"، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995. وهي دراسة نظرية في فصلها الأولين أما في الفصل الثالث فهي دراسة تحليلية وإحصائية، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة الوقوف على مختلف الأطروحات التي تدافع على الدور الإقتصادي والإجتماعي للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة إظهار انعكاس السياسة التنموية ومنه السياسة الصناعية التي تتبعها الجزائر على بروز وتطور هذا القطاع وأخيرا محاولة إبراز الاهتمام الذي أصبحت توليه السلطات العمومية لهذا القطاع. وتمحورت إشكالية الدراسة في السؤال التالي: ما هي مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مسيرة التنمية الإقتصادية والإجتماعية؟ وكيف تحدد الدور الذي تلعبه فيها؟. قد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي والمنهج الاستقرائي، كما استخدم الإحصاءات المتعلقة بواقع هذه الصناعات في الجزائر وبالدور الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية والإجتماعية على مدى فترات زمنية وكذا القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الإقتصادي والتنظيمي للوقوف على السياسة التي تنتهجها السلطات الإقتصادية اتجاه هذا القطاع. وجاءت نتائج الدراسة بالشكل التالي: أن فكرة الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي فكرة جوهرها مفهوم نسبي، يتوقف قبل كل شيء على مستوى

التصنيع في البلد، تلعب الصناعات الصغيرة والمتوسطة مكانة في الإقتصاد الجزائري فيها بعد 1980، ولقد أظهرت النتائج المحققة في إطار السياسة المتبعة وجود فراغ قانوني ومؤسسي يضم ويوجه ويدعم هذه الصناعات كما كان تحليل وضع المؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أمر على درجة كبيرة من العسر.

وفي دراسة ثانية له في نفس الموضوع تحت عنوان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003-2004. السؤال الرئيسي الذي تضمنته الإشكالية العامة وهو: ما هو التعريف المناسب واللائق الذي يمكن إعطائه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء تجارب بعض الدول في هذا المجال، والوقوف على التعريف المعتمد في الجزائر خاصة ما تضمنه القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأيضا البحث في الخصائص التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من الأحجام الأخرى والأشكال التي تأخذها. أكدت الدراسة على الدور الإقتصادي والإجتماعي لهذه المؤسسات في الإقتصاد الجزائري، وأفاق تطوره. وقد اعتمد فيها الباحث على المعطيات الإحصائية التي تبرز بوضوح هذا الدور، والتي توفرت له من مختلف الجهات المعنية بهذا القطاع، خاصة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، حيث سمحت له هذه المعطيات الإحصائية من إبراز التطور الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال مساهمتها في التشغيل والتنمية الجهوية، وتحقيقها لبعض المرامي كالقيمة المضافة، الناتج الإجمالي، ومساهمتها في الاستثمار والتجارة الخارجية. كما ركز الباحث على سياسة تنمية وأساليب دعم وتنشيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من خلال التركيز على دراسة مدى تأثير الإطار التشريعي والمؤسسي على تنظيم وتأطير هذه المؤسسات ودراسة مختلف السبل والإجراءات المعتمدة للنهوض بهذا القطاع مع التركيز على دور الشراكة الأجنبية في هذا المجال من خلال البرامج التي خصت بها الجزائر. وختمت الدراسة بخلاصة عامة، أجمل الباحث فيها بعض نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة ثم قدم توصيات واقتراحات تخص مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكيفية النهوض بها في إقتصاد متحول.

دراسة ثالثة لزرفة بولقواس، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري" دراسة ميدانية بمؤسسات خاصة متنوعة النشاط بمدينة باتنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع، جامعة باتنة، 2011-2012. اهتمت الدراسة بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تفعيل القطاع الخاص الجزائري، بسبب الانتشار الواسع والسريع لهذا النوع من المؤسسات، والامتيازات التي منحت للقطاع الخاص لكي يأخذ مكانا له في المشاركة الإقتصادية والإجتماعية. بالإضافة إلى مزايا وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها الاستراتيجي في معظم دول العالم وما يتوقع منها في الجزائر. كما هدفت الدراسة إلى الكشف عن آليات التفعيل المتمثلة في كل من

الاستقطاب، علاقات العمل العمودية. قيم العمل الايجابية ودورها في إعادة الاعتبار، لكل من العمل والقطاع الخاص معا، وكذا الوقوف على مواصفات العنصر المؤسس لهذه المؤسسات. اعتمدت الباحثة على العينة الغرضية في اختيار ثلاث مؤسسات متنوعة النشاط تتوافق وطبيعة الموضوع، روعي في اختيارها أن ملكيتها خاصة وغير تابعة لأية مؤسسة أخرى، أي تتمتع بالإستقلالية وعدد عمالها يتراوح بين 10 إلى 250 عامل. أما نتائج الدراسة:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد الاستقطاب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحيوية القطاع الخاص الجزائري.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد علاقات العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتلميع صورة القطاع الخاص الجزائري.

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد قيم العمل الايجابية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفاعلية القطاع الخاص الجزائري، وبذلك تحققت الفرضية العامة القائلة: تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التأسيس لديناميكية عمل جديدة تؤدي إلى إعادة الاعتبار لقيمة العمل والقطاع الخاص معا. دراسة رابعة لجمال خنشور وحمزة العوادي، "تحو إرساء إستراتيجية متكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية"، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، المجلد 7، العدد 2، 2014. جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال التركيز على جملة من المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، إضافة إلى البحث في طبيعة المعوقات التي تقف أمام عملية تنمية صادرات هذه المؤسسات وصولا إلى صياغة إستراتيجية ملائمة لتنمية الصادرات في تلك المؤسسات والتي من شأنها تحقيق نقلة نوعية لهذا القطاع وتعظيم المكاسب التي يمكن جنيها لعل في مقدماتها تنويع موارد ومداخل الإقتصاد الوطني. طرحت إشكالية الدراسة في السؤال الجوهرى الآتي: ماهي أهم ركائز الإستراتيجية الملائمة والمتكاملة لتنمية صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؟. هدفت الدراسة إلى وضع أسس إستراتيجية ملائمة متعددة المستويات والمتطلبات من شأنها المساهمة في دفع صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية نحو الأسواق الدولية قصد تعظيم المكاسب التي يمكن جنيها لعل في مقدماتها تنويع الموارد. تمكنت هذه الدراسة من التوصل إلى عدة نتائج أهمها، أن صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تشكو ضعفا كبيرا، وهذا راجع إلى غياب استراتيجيات بعيدة المدى فضلا عن كون جميع الإجراءات المتخذة من طرف الدولة ترقيعية، ورغم ذلك فإن هذا النوع من المؤسسات يملك فرصا أفضل للتوسع والتوغل في الأسواق الدولية يتعين استغلالها بشكل أمثل، كما أن هذا التوجه يضع أمامها جملة من الصعوبات، يتعين مواجهتها والتغلب عليها وهو ما يستوجب منها تعزيز قدرتها التنافسية. وفي الأخير أوصت الدراسة بإيجاد تنسيق محكم بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوزارة الوصية لتأهيل هذا القطاع ووضع خطة تنموية تعمل على التحكم الجيد في مجموعة

مقومات المنافسة العالمية المتمثلة في الإدارة، التكنولوجيا وجودة المنتجات، وكذلك توطيد العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومراكز البحث التطبيقي لاستقطاب الأفكار والإبداعات التكنولوجية وإيجاد الحلول التي تناسب مشاكلها بالأخص التسويقية منها.

II. دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

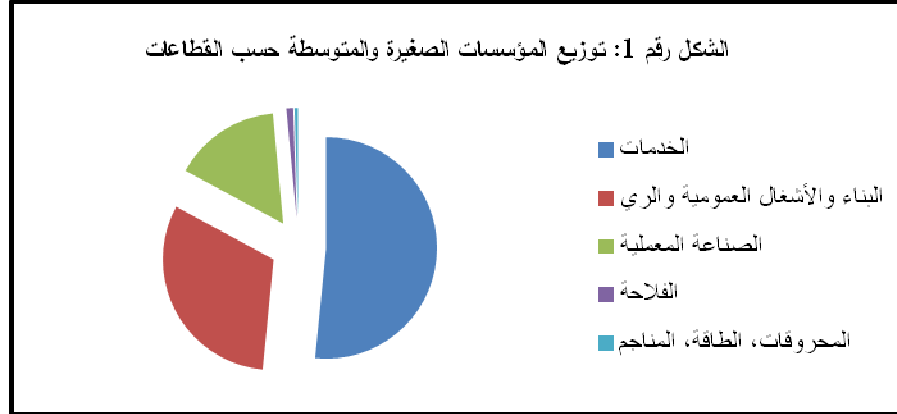
1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في دعم الأداء الاقتصادي:

تشير الإحصاءات الرسمية (التي وفرتها الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة انتقل من 200.000 سنة 2001 إلى أكثر من 600.000 سنة 2011، أي ما يعادل معدل تأسيس 40.000 مؤسسة سنوياً. في غضون خمس سنوات، في حالة تنفيذ برنامج عمل عاجل، كما يوصي به منتدى رؤساء المؤسسات من أجل تحقيق نمو بنسبة 8%، يسمح البرنامج بتنمية إنشاء المؤسسات بصورة أكثر كثافة، يمكن أن يصل الإنشاء الخالص إلى 50.000 مؤسسة سنوياً، أي 250000 مؤسسة خلال خمس سنوات. يمكن توقع، على أساس 8 مناصب عمل لكل مؤسسة، فتح مليوني منصب عمل، تتوزع حسب الحصص التالية (مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات، جوان 2015):

- الفلاحة 15% أي 300000؛
- الصناعة 20% أي 400000؛
- البناء والأشغال العمومية والري 20% أي 400000 ؛
- الخدمات 45% أي 900000؛

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدراً أساسياً للنمو الاقتصادي، وللدinاميكية والمرونة، فهي تمثل الشكل السائد لتنظيم المؤسسة وبين 95% و 99% من مجموع المؤسسات، حسب البلدان، وهي تضمن بين 60% و 70% من مناصب العمل في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وتلعب دوراً بالغ الأهمية في طرح تقنيات أو سلع مبتكرة في السوق. تعزز النشاط الاقتصادي في 2015 بوتيرة نمو عالية، حيث بلغ معدل نمو إجمالي الناتج الداخلي 3,8% . من جهة أخرى، فقد النمو خارج قطاع المحروقات 0,7 نقطة مئوية ليبلغ 5%، بعدما فقد 1,7 نقطة مئوية في 2014 بالغاً 5,7% يشمل النسيج الاقتصادي 935000 مؤسسة متوسطة وصغيرة) مؤسسات يقل عدد عمالها عن 250 أجير)، في ارتفاع بنسبة 9,7%، مكون في معظمه من أشخاص معنويين 57,6%، إذ بلغ صافي عدد مناصب الشغل المنشأة تقريباً 82500 منصباً . سمح هذا التوسع للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، الذي يتميز بهيمنة مؤسسات الخدمات (51.5 % من صافي خلق مناصب الشغل)، بتوفير 225000 منصباً جديداً. حيث شمل قطاع الخدمات 277379 مؤسسة صغيرة ومتوسطة أي ما يعادل 51.6% من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة بالجزائر، و 168557 مؤسسة بقطاع البناء والأشغال العمومية والري أي بنسبة 31.3 % وفي قطاع

الصناعة المعملية 83701 مؤسسة ما يعادل 15.6% من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة لقطاعي الفلاحة والطاقة فهي يشملان 5625 و 2639 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على التوالي أي ما يعادل 1% و 0.5% على التوالي من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بالجزائر. كما هو موضح بالشكل رقم 01.



المصدر: بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 30.

- الإنتاج الفلاحي: سمح الموسم الزراعي في سنة 2015 بتحقيق مستوى إنتاج يفوق المستوى العالي المسجل في 2013. تزايدت القيمة المضافة، من حيث الحجم، للقطاع الفلاحي بنسبة 6,4 %، متقدمة بـ 3,9 نقطة مئوية، لتبلغ 1936.4 مليار دينار وتمثل 15,6% من القيمة المضافة للإقتصاد الحقيقي. بمساهمة 17,5 % في إجمالي الناتج الداخلي، و 23,6% في القيمة المضافة للإقتصاد الحقيقي، يُرتب القطاع الفلاحي في الدرجة الثانية من حيث خلق الثروات. باستثناء ثلاث منتجات تدنى مستوى إنتاجها، شهدت مستويات الإنتاج لكل المنتجات الزراعية الأخرى ارتفاعاً في معدلات نموها بصفة ملحوظة لتتراوح ما بين 0,9% (الصوف) و 53,1% (زيت الزيتون). بعد سنتين من الانكماش، سجل إنتاج الحبوب ارتفاعاً من جديد، دون الوصول إلى مستواه لسنة 2015 كما تواصل النمو المتسارع لإنتاج التربية الحيوانية (لحم وحليب)، بينما نما الإنتاج البستاني بشكل بسيط. بمنتوج قدره 3,76 مليون طن، ارتفع محصول الحبوب بنسبة 9,4%، لكن يبقى مستواه أدنى بـ 25.3 % مقارنة بمستوى سنة 2013، و 38,7 % مقارنة بالمحصول القياسي المسجل في 2009 (6.12 مليون طن). هذا وعرف إنتاج كل الحملات الإنتاجية للحبوب نمواً معتبراً، سيما القمح الصلب واللين 9,5% و 7,6%، وكذلك الشعير 9,7%، والشوفان 20,5%. بالرغم من هذا التوسع (بنك الجزائر، نوفمبر 2016، ص ص 31-33)، يبقى إنتاج الحبوب ضئيلاً بالنظر إلى الاحتياجات، مما استلزم استيراد 12,5 مليون طن من القمح (تقريباً نفس الحجم المستورد في سنة

(2014) بقيمة قدرها 2,73 مليار دولار، في انخفاض بـ 23,5% (0,92 مليار دولار)، نتيجة الانخفاض المحسوس في الأسعار العالمية (حيث تراجعت قيمة التكلفة المتوسطة للاستيراد بـ 25,7% لتبلغ 218,1 دولار للطن الواحد). تواصل الاتجاه التصاعدي للإنتاج البستاني بوتيرة بسيطة بلغت 1,4% ليصل الإنتاج إلى 12,5 مليون طن في 2015 مقابل 3,6% خلال السنة السابقة. يُفسر هذا الأداء الضعيف نسبيا بتراجع إنتاج البطاطا للسنة الثانية على التوالي (2,9% إلى 4,5 مليون طن). كما يواصل إنتاج الطماطم الصناعية اتجاهه التصاعدي للسنة الرابعة على التوالي، حيث نما بما يقارب 20% في 2015، ليصل 1,3 مليون طن، في ارتفاع يقدر بـ 0,2 مليون طن. وسجل إنتاج الأشجار المثمرة ارتفاعا محسوسا بمعدلات تتراوح بين 5,6% (الحمضيات) و 35,4% (الزيتون). بعد موسمين سيئين 2013 و 2014، يُقدر إنتاج الزيوت بـ 654000 طن، متجاوزا بذلك مستواه لسنة 2013 (57900 طن)، بزيادة تقدر بـ 9,7% ومستوى بلغ 568000 طن، وبعد انخفاض شديد في الإنتاج سُجل في 2014، تسترجع زراعة الكروم مستواها في سنة 2013 (570000 طن). أخيرا سجل إنتاج التمور، المتزايد بـ 6%، مستوى قياسي يقارب 1 مليون طن. استمر نمو كل من إنتاج وجمع الحليب بـ 5,8% و 4,2% على التوالي، إلا أنّ إنتاج حليب البقر قد تراجع بـ 19,7% ليلبلغ 2,15 مليار لتر. وبـ 3,75 مليار لتر، تُقدر كميات الحليب المتاحة للفرد الواحد بـ 93,9 لتر للفرد. لاتزال إمكانيات استغلال النمو قوية في مجال الجمع، حيث تبقى نسبته بالنظر إلى التوافر جد ضئيلة (25%). يتابع نمو الإنتاج الحيواني «اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء» اتجاهه التصاعدي بوتيرة عالية، حيث ارتفع إنتاج اللحوم الحمراء بنسبة 8,1% مقابل 4,1% في السنة السابقة وارتفع إنتاج الدواجن بنسبة 9% بعد 10,8% في سنة 2014. ارتفع متوسط مردود إنتاج الحبوب قليلا إلى 11,1 قنطار في الهكتار (+1 ق/هـ) ولكن لا يزال في انخفاض محسوس مقارنة بالموسمين 2012 و 2013 (-4% و -3,1% ق/هـ) على التوالي. يشمل القطاع الفلاحي 5805 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين)، أي ما يعادل 1,1% فقط من المجموع الكلي. بالرغم من الزيادة في عرض المنتجات الزراعية (اللحوم الحمراء والدواجن، الخضار والفواكه)، ليفوق الطلب (سيما بالنسبة للحوم)، بقي المتوسط السنوي لتضخم الأسعار عند الاستهلاك لهذه المنتجات مرتفعا (11,3% بالنسبة للخضار الطازجة و 10,8% للبطاطا)، مما يعكس خلا في أسواقها.

- **البناء والأشغال العمومية:** انكمش نمو قطاع البناء والأشغال العمومية (BTP) بما فيه الخدمات والأشغال العمومية البترولية (STPP)، بـ 1,9 نقطة مئوية ليلبلغ 4,9%، وذلك بسبب إنهاء الورشات الكبيرة للطريق السريع. في حين، غُوض هذا الاتكماش جزئيا بنمو مشاريع بناء السكنات. تمثل القيمة المضافة للقطاع المقدرة بـ 1908.2 مليار دينار، 11,5% من إجمالي الناتج الداخلي و 15,4% من القيمة المضافة للإقتصاد الحقيقي. من ناحية الحجم، يُساهم هذا القطاع بنسبة 13,5% و 13,9% من النمو الإجمالي والنمو خارج المحروقات على التوالي، مقابل 17,5% و 16,7% في 2014. يضم هذا القطاع، الذي يُمثل

الموظف الثاني للبلاد، 1,78 مليون عامل، أي 16,8 % من اليد العاملة. ارتفعت حظيرة السكنات بـ 328100 سكن جديد في 2015، في انخفاض بـ 7,7 % مقارنة بالسنة السابقة (355300 سكن). على خلاف سنة 2014، المتميزة بنمو غير مسبوق لإنتاج السكنات المدعمة (34,6%) والبناء الفردي (13,2%)، تراجعت التسليمات للفتتين في 2015 بـ 22% و 17,2% على التوالي، لتبلغ 182200 و 17800 وحدة على التوالي. يعد الانخفاض المحسوس للبناء الريفي (-27,5%) العامل الرئيسي في تراجع السكن المدعم، الذي سجل مكوناته الآخرين بالمقابل نمواً جديداً، مرتفعاً، 100% بالنسبة لصيغة البيع بالإيجار، و 17,9% بالنسبة للسكن الترقوي المدعم (بنك الجزائر، ص 33-34). في حين، نمت الصيغتين المتبقيتين (السكن العمومي الإيجاري، والسكن الترقوي) بنسب ذات رقمين، 28,2% و 24,6% على التوالي. بلغ عدد السكنات الإجتماعية المسلمة 121000 وحدة (36,9% من مجموع التسليمات)، وارتفع السكن الترقوي (عمومي وخاص) بـ 7100 وحدة أي ما يعادل 2,2% من نمو الحظيرة. خلال الخماسي المنطلق في 2010، تم عرض 1.56 مليون سكن جديد في السوق (بمتوسط 260500 سنوياً)، من بينها 31,7% سكن عمومي إيجاري و 47,4% سكن ريفي. يعد قطاع الخدمات، يضم قطاع البناء والأشغال العمومية والري (BTPH) أكبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (16800، أي ما يعادل 31,3% من المجموع).

- **الخدمات المسوقة وغير المسوقة:** بقيمة مضافة تقدر بـ 7403.6 مليار دينار، ما يعادل 44,6% من إجمالي الناتج الداخلي، وزيادة في الحجم بـ 4,7%، تُعد الخدمات المسوقة وغير المسوقة أهم قطاع في الإقتصاد، وتولد النصف من إجمالي النمو 50,1%. بأكثر من النصف من العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (51,5%)، تضم الخدمات، بما فيها المهن الحرة، 277500 شخصاً معنوياً وذاتياً. تراجع نشاط الخدمات المسوقة بصفة معتبرة في 2015، حيث انخفض نموه بـ 2,8 نقطة مئوية إلى 5,3%، مقابل 8,1% للسنة السابقة، وبلغت قيمته المضافة 4549.9 مليار دينار. يشغل هذا القطاع المركز الأول، سواء من حيث نسبته في الثروة (27,4% من إجمالي الناتج الداخلي) أو من حيث مساهمته في نمو هذه الثروة (1,3 نقطة، أي 34,3% من توسع إجمالي الناتج الداخلي، الذي بلغ 3,8%). يرجع تباطؤ هذا النشاط، أساساً، إلى تباطؤ نمو فرع التجارة الذي بلغ 5,1%، في تراجع بـ 5,4 نقطة مئوية، أي بنسبة أضعف بأكثر من نصف نسبة النمو للسنة السابقة (10,5%)، وكذا إلى انخفاض نمو الخدمات المقدمة للمؤسسات بـ 4,5 نقطة إلى 3,2%. يُفسر جزئياً تباطؤ نمو واردات السلع، الذي تراجع بـ 2,1 نقطة إلى 6,6%، بتباطؤ ونيرة نمو الخدمات المسوقة. بنسبة 17,2% من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي) وبقيمة مضافة قدرها 2853.7 مليار دينار، سجلت الخدمات غير المسوقة نسبة نمو قدرها 3,7%، مساهمة بذلك بـ 16,6% في إجمالي النمو (بنك الجزائر، ص 35).

- **المحروقات:** للمرة الأولى منذ عشر سنوات، تزايد إنتاج قطاع المحروقات، إذ ارتفعت قيمته المضافة الحقيقية بنقطة مئوية، لينتقل معدل نموها من -0,6% إلى 0,4% في 2015 (بنك الجزائر، ص 36-37).

بالقيمة الجارية، بلغت قيمته المضافة 3134.3 مليار دينار، في تراجع بـ 32.7% بالنسبة للسنة السابقة، وذلك بسبب انهيار الأسعار الذي عاكست النمو المتواضع في الحجم. هذا ولم تعد المحروقات تُؤدّ سوى 18.9% من تدفق الثروة (إجمالي الناتج الداخلي)، مقابل 27% في 2014، ومن بين مُجمل القطاعات، يُساهم قطاع المحروقات بأدنى نسبة، أي بحوالي 2.9% مقابل -4.7% السنة السابقة. أدى ضعف انتعاش النمو في البلدان المتقدمة وتباطئه الواضح في البلدان الناشئة والنامية إلى تراجع النمو للإنتاج العالمي في 2015، مخلفاً ضعف في الطلب على المحروقات، مما زاد من انخفاض سعر البرنت، في ظرف فائض في العرض. في المتوسط، فقد انخفض سعر البترول بـ 47.1%، إذ تراجع من 96.25 دولار في 2014 إلى 50.79 دولار للبرميل في 2015. بلغ متوسط سعر البرميل للبترول الخام الجزائري 53.07 دولار، أي في تراجع بـ 47.1% واتبعت المحروقات الغازية نفس الديناميكية التراجعية بفقدانها 35.4% إلى 6.49 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية (BTU) للغاز الطبيعي مقابل 10.05 دولار في السنة السابقة. أدى التراجع في أسعار وكميات صادرات المحروقات السائلة والغازية، إلى انخفاض إيرادات الصادرات بـ 43.3% إلى 33.08 مليار دولار.

- **الصناعة:** واصل النشاط الصناعي نموه في 2015، كاسباً 0.5 نقطة مئوية إلى 4.3% بلغت القيمة المضافة الصناعية 900,9 مليار دينار، في زيادة سنوية بنسبة 7.4% تُساهم الصناعة بـ 5.4% (0.21 نقطة) في تدفق الثروة، وبهذا تشغل المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات خارج المحروقات. تُوظف الصناعة 1.4 مليون عامل، في نمو بـ 6.7%، وتشمل 13% من اليد العاملة. يُقدر متوسط الدخل الصافي الشهري للصناعة الاستخراجية بـ 98055 دينار جزائري في 2014، في زيادة بـ 4% إلى 38238 دج (الديوان الوطني للإحصائيات، 2015)، ممثلاً مرة واحدة متوسط الدخل الصافي. يتسم القطاع الصناعي بتفاوتات كبيرة في الأجور بين القطاع العام والخاص. يمثل متوسط الأجر الصافي لقطاع الصناعات الاستخراجية العمومية أربعة مرات الأجر الصافي للقطاع الخاص، بينما لا يمثل متوسط الأجر الصافي للقطاع العام إلا 1.7 مرة متوسط الأجر الصافي للقطاع الخاص (بنك الجزائر، ص 37-38). بقيمة مضافة تُقدر بـ 745,2 مليار دينار، ارتفعت الصناعات المعملية بنفس وتيرة الناتج الداخلي 3.8% ولكن بوتيرة أقل من وتيرة توسع الصناعة 4.3%. حقق، كل من فرع الصناعات الحديدية والمعدنية والميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وفرع الصناعة الغذائية أداءات جيدة، إذ فاق نموها (10.5% و 5.8%، على التوالي) وتيرة النمو الإقتصادي 3.8%. في نهاية 2015، شملت الصناعة المعملية 83900 مؤسسة صغيرة ومتوسطة (أشخاص معنويين)، مما يمثل 15.6% من المجموع.

- **الانتاج الصناعي العمومي:** تحسن إنتاج الصناعات غير النفطية بشكل كبير في 2015، مرتقعا بـ 2,3 نقطة مئوية إلى 3.9%. في نفس الوقت، تحسن إنتاج قطاع الصناعة المعملية بعد الركود المُسجل خلال السنة السابقة، مسجلا زيادة في نموه بـ 1.7 نقطة مئوية إلى 0.4%. يرجع استئناف النمو في الصناعات

غير النفطية إلى الأداء الجيد لخمس فروع: (صناعة النسيج، الطاقة، الصناعات المختلفة، مواد البناء و المناجم والمحاجر)، والتي ارتفع إنتاجها بمعدلات تتراوح بين 3.7% و 11.1%. بعد أن حققت نتائج استثنائية في 2014، بنسب تتراوح بين 7.3% و 13.6%، سجلت ثلاثة فروع من قطاع الصناعة العمومية انهيار في إنتاجها: تراجعت صناعة الجلود بصفة معتبرة بـ 22.5 نقطة مئوية إلى -9% وفقدت الصناعة الغذائية 8.4 نقطة مئوية إلى -1% وتراجع مؤشر إنتاج المحروقات بـ 3% في 2015، بعد النمو الطفيف للسنة السابقة (بنك الجزائر، ص 39-40). بعد تراجعه في 2014، نما إنتاج الصناعات المختلفة بـ 4.8%. نما الإنتاج الصناعي لقطاع الطاقة (إنتاج الكهرباء والغاز) بـ 6.9% في 2015. تبقى هذه الوتيرة مرتفعة رغم الانخفاض الطفيف بالنسبة للسنة السابقة (8%). تميزت سنة 2015 أيضا بنمو مرتفع في الطلب، ناجماً عن توسع توزيع الكهرباء والغاز الطبيعي لدى المشتركين الجدد (الذي ارتفع عددهم بـ 5.6% إلى 13.04 مليون) وعن ارتفاع متوسط استهلاك الطاقة الكهربائية والغاز لكل مشترك (الذي نما بـ 4% للطاقة الكهربائية و 1.3% للغاز). ارتفعت مبيعات الكهرباء بـ 8.6%، لتبلغ 53413 جيغاواط للساعة، وهي وتيرة في انخفاض طفيف (0.6 نقطة مقارنة بالسنة السابقة). في حين، نما استهلاك الغاز الطبيعي بقوة (9.3%)، في ارتفاع بـ 3.9 نقطة مئوية) إلى 122.5 جيغا حرارية. كما كان عليه الحال في السنتين السابقتين، يرجع ارتفاع الطلب على الطاقة أساساً إلى نمو استهلاك الأسر لكلا النوعين (الكهرباء ذات التوتر المنخفض والغاز ذو الضغط المنخفض). بلغت مساهمة كل من الغاز الطبيعي والكهرباء في نمو الطلب 83.8% و 69.6%، على التوالي. يرجع انكماش قطاع الصناعة الغذائية في 2015 (-1%) إلى انهيار صناعة معلبات الخضر والفواكه وإنتاج التبغ، اللذان انخفضا بمعدلات ذات رقمين. إن تواصل حدة الصدمة الخارجية الناجمة عن تدهور الأسعار العالمية للمحروقات يحث على مواصلة وتوسيع الاستثمار الصناعي والزراعي والسياحي، في آن واحد من أجل تشجيع تنويع الإقتصاد وتلبية أكبر حصة من إحتياجات السوق الداخلية بواسطة الإنتاج الوطني وتوسيع الصادرات خارج المحروقات، الضرورية لإعادة توازن المبادلات الخارجية.

2. إستراتيجية تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

ثبت أنه من الضروري إعادة النظر في التوجه الخاص بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ووضع إطار قانوني جديد، بهدف إنعاش تنمية هذا النوع من المؤسسات، التي تمثل دون جدال، أهم مكن في مجال إنشاء مناصب العمل. يتعلق الأمر بتعزيز الجهاز وتكييفه مع واقع الإقتصاد الجزائري، مع أخذ التوجيهات التي حددتها الدولة من أجل نظام جديد للتنمية بعين الاعتبار. في إطار هذا الانشغال، يجب تعديل الإطار المرجعي انطلاقاً من عناصر مستقاة من تطور ناتج عن إجراءات اتخذتها بعض القطاعات لمعالجة الأوجه الخاصة لسياسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإدراج توجيهات خطة عمل الحكومة، والالتزامات تجاه الشركاء الاجتماعيين والتعليمات الصادرة إلى مختلف الهياكل المعنية، مع إعادة ترتيب في

إطار القانون لمختلف إجراءات التحفيز والسند المقررة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. يجب أيضا إعادة تنظيم ميكانيزمات التشاور بين مختلف الفاعلين المعنيين، ثم تنفيذ تشاركي لسياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا ميكانيزمات تقييم تلك السياسة لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. هناك وجهان متصلان بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن يولى إليهما انتباه كبير، هما توفير العقار الصناعي وتأهيل المستوى.

يقترح في مجال العقار الصناعي (مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات، جوان 2015، ص 21-22):

- إنشاء مناطق ذات الأولوية للتنمية في الهضاب العليا والجنوب: ويستفيد المستثمرون هناك خاصة من الأراضي بالدينار الرمزي، ومن ضريبة واحدة جزافية بنسبة 3%، ومن قروض محسنة. وتكون المناطق الأولى ذات الأولوية في المدن التالية: عين الصفراء، تيارت، بشار، أدرار، غرداية، المنيع، ورقلة، توقرت، تندوف، إيليزي، بسكرة، تيسة.
- إنشاء مناطق صناعية جديدة على امتداد محور الطريق شرق-غرب، تخصيص المناطق الصناعية في نشاطات معينة مع تشجيع الاندماج باتجاه فوقي، خاصة عن طريق التكامل بين الفلاحة والصناعة.
- في مجال تسيير العقار الصناعي، الاحتفاظ بنظام الامتياز خلال فترة إنجاز مشاريع الاستثمار فقط، وبعدها تسوى وضعية الملكية التامة.

في مجال تأهيل المستوى يقترح:

- تنشيط البرنامج الوطني لتأهيل المستوى وإعادة صياغة النظام الحالي لتأهيل المستوى المتمثل في الوكالة الوطنية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
- الشروع في سياسة لإبراز (المتفوقين الإقتصاديين).
- تجديد حملة (لنستهلك الإنتاج الوطني) بصورة منتظمة.
- مضاعفة أسواق الجملة للفواكه والخضر، وجعلها تدريجيا نقط عبور إجبارية لمجموع تجارة المنتجات الزراعية. فتح أسواق نصف شهرية بالأحياء من أجل الإدماج التدريجي للتجارة غير الشرعية.
- كما أن المادة 15 من الجريدة الرسمية الجزائرية لسنة 2017 في بابها الثاني (تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تنص على:
- نشر وترقية توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي والتجاري، والقانوني والإقتصادي والمالي، والمهني والتكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع كل مبادرة تسهل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحصول على العقار.

- العمل على وضع أنظمة جبائية مكيفة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع وتعزيز ثقافة المقاول، وكذا التكنولوجيا الحديثة والابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأدوات والخدمات المالية الملائمة لإحتياجاتها.
- تشجيع الجمعيات المهنية، وبورصات المناولة والتجمعات.

3. معوقات نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

- **جمود المحيط الإداري:** تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للالتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع من جهة أخرى. وباعتبار أن نشاط المؤسسة يتطلب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يتميز بالديناميكية. والملاحظ أن الإدارة الجزائرية لا تزال بنفس الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من مشاريع الاستثمار عطلت أو لم يوافق عليها في وقتها المحدد مما ضيع على أصحابها وعلى الإقتصاد الوطني فرصا لا تعوض ويعود ذلك إلى (بن حمو، ص169):

- أن الذهنيات لم تنتهيا لهضم وفهم خصوصية هذا النوع من المؤسسات ومن ثم التعامل معها بما تتطلبه من سرعة في إنجاز الإجراءات الإدارية.
- السرعة في إصدار النصوص وإتخاذ القرارات لا يواكبها حركية مماثلة في أداء وتفعيل الجهاز التنفيذي.

فالمتمعن في قوانين الاستثمار المتتابعة يلاحظ أن السلطات الجزائرية اتخذت قرارات كبيرة لتشجيع الاستثمار غير أن الواقع يثبت العكس، حيث يوجد العديد من الممارسات المليئة بالصعوبات تثبط من عزيمة المستثمر. أما الآجال المتوسطة لانطلاق مشروع في الجزائر فتقدر به 5 سنوات حسب الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبسنتين حسب المستثمر وذلك بمساعدة خبير، وحسب تحقيق قامت به وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن مدة إنشاء مؤسسة يتراوح بين 6 أشهر و 3 سنوات حسب طبيعة النشاط. وللإشارة فإن الوقت الذي يستغرقه انطلاق مشروع في ألمانيا يتراوح بين يوم و 24 أسبوعا، وفي البرازيل بين 4 و 7 أسابيع، أما إسبانيا فبين أسبوع و 28 أسبوعا والسويد بين 2 و 4 أسابيع.

- **المشاكل المتعلقة بالعقار والصناعي:** المجال العقاري في الجزائر يعتبر من المجالات المعقدة وذلك لتعدد الهيئات المتدخلة والعديد من النصوص القانونية، وإلى حد الساعة لم تتحرر سوق العقارات بشكل يحفز على الاستثمار بحيث مازالت رهينة للعديد من الهيئات التي تتزايد باستمرار مثل وكالة دعم وترقية الاستثمارات المحلية والتي ضمت إلى الشباك الوحيد على مستوى وكالة تطوير الاستثمار، وقد عجزت عن

تسهيل إجراءات الحصول على العقار اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك لـ (الأمر الوزاري رقم 28، 1994) :

- غياب سلطة اتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي وتسيير المساحات الصناعية .
- محدودية الأراضي المخصصة للنشاط الصناعي وطغيان المضاربة على العقار الصناعي، حيث تم تحويل عدد معتبر من العقارات الصناعية إلى وجهة غير استثمارية كالبناء، وقد أدى ذلك إلى بروز عامل الندرة ومحدودية العرض.
- عجز التعليمات الوزارية رقم 28 المؤرخة في 15 مارس 1994 المتعلقة بآليات تسهيل منح الأراضي إلى المستثمرين عن تسوية مشكل العقار الصناعي، حيث ساهمت هذه التعليمات في تحويل مساحات مهمة من العقار الصناعي لصالح نشاطات عمرانية وتجارية، كما أنها عجزت عن توفير عقار صناعي قابل للاستغلال.

- **مشاكل التمويل** :تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في مجال التمويل ويمثل ذلك إشكالا حقيقيا يحد من تطور القطاع، ويبقى أحد العوامل المعقدة والشائكة في حياة المؤسسة، حتى وإن سجلت المنظومة المصرفية بعض التطور فإن سلوك البنوك يبقى متخوفا إزاء جميع الاستثمارات غير المدعومة من طرف الدولة، وتبقى ملفات الاستثمار معطلة وأجال التنفيذ طويلة. فمن جهة تعاتب البنوك المؤسسات على ضعف تنظيمها وتسييرها وانعدام الشفافية بها، ومن جهة أخرى تعاتب المؤسسات البنوك على قلة اهتمامها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب هياكل متخصصة لمعالجة الملفات. وترجع مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أسباب أهمها (بن حمو، ص171):

- ضعف تكييف النظام المال المحلي مع متطلبات المحيط الإقتصادي الجديد، ففي الوقت الذي يتحدث فيه الخطاب الرسمي عن إجراءات الدعم المالي وتشجيع الاستثمارات والشراكة، فإن الواقع يشير إلى اصطدام كل هذه التطورات بالتعقيدات ذات الطابع المالي.
- غياب أو نقص شديد في ميدان التمويل الطويل المدى، ذلك أن معظم موارد البنوك في الجزائر تعتبر قصيرة المدى، أما فيما يخص تمويل دورة الإنتاج فإن البنك يمول 15 يوما من دورة الإنتاج فقط.
- المركزية في منح القروض .
- نقص في المعلومات المالية خاصة فيما يتعلق بالجوانب التي تستفيد منها المؤسسة.
- القروض البنكية المقدمة من البنوك العمومية لا تمنح على أساس حجم التدفقات المالية المستقبلية، بل تمنح غالبا على أساس تاريخ الزبون والضمانات المقدمة.
- ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض رغم أن الأصل في القرض خاضع للإشهار إضافة إلى البطء الشديد في معالجة ملفات طلبات تمويل المشاريع الاستثمارية حيث تستغرق معالجة

ملف طلب القرض من شهر إلى شهرين على المستوى الجهوي، ومن 3 إلى 5 أشهر على المستوى المركزي.

- محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض بسبب عدم الإستقلالية النسبية وذلك راجع لنمط التنظيم المصرفي المتميز بقرارات مركزية.
- محدودية المنتجات المصرفية .
- غياب هياكل مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وغياب تمويل تنافسي كافي.

و من أهم وأخطر المشاكل التي تواجه تطور منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد مشكلة التمويل وذلك بسبب الجهاز المصرفي الجزائري الذي يتميز بمحدوديته على المستويات التالية (بن حمو، ص173):

-محدودية التمويل المصرفي المتعلقة بالتكاليف والضمانات.

-محدودية التمويل المتعلقة بالصيغ والإجراءات.

-محدودية التمويل المتعلقة بالحجم والأولويات.

وحسب تحقيق قام به مركز الأبحاث CREAD كشف أن من مجموع 775 مؤسسة طلبت قروض من البنوك فإن 66% فقط تلقت جوابا بالقبول.

-غياب التحفيزات الجبائية وشبه الجبائية: تعتبر الأعباء الضريبية التي تتحملها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل لا يساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي، بل تؤدي إلى تعدد وتنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي فبالرغم من سياسة الإصلاح الجبائي التي كان من أهم أهدافها التخفيف من حدة الأعباء والعراقيل البيروقراطية الكبيرة التي مست النظام الجبائي في السنوات السابقة، إلا أنه لا يزال يتسم بكثير من التعقيدات وعدم الاستقرار والتدابير الاستثنائية، ما خلق حالة من عدم الشفافية وبطء عمل الإدارة الضريبية نتيجة عدم تعميم الإعلام الآلي، وعدم قدرة الإدارة الضريبية اعتماد فكرة الزبونية في علاقتها مع الغير.

-مشاكل التمويل: إن التمويل بالمواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة خاصة المستوردة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ذلك أن معظمها يفتقد إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد خاصة الحديثة النشأة، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، الأمر الذي أثر على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت تعاني من مشكل نقص التمويل وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية، وذلك نتيجة مشاكل الصرف.

- ضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وعدم حماية المنتج الوطني: تواجه معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول النامية قدرا متزايدا من المنافسة والضغوط الحادة، ذلك أن قوى التدويل والعولمة تضغط على الشركات بمختلف أنواعها وأحجامها، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ففي غالبية الدول النامية تظل هذه المؤسسات تعمل في أنشطة تقليدية تنسم بانخفاض الإنتاجية وضعف الجودة وصغر الأسواق المحلية التي تخدمها وقلة الديناميكية التكنولوجية. وتتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بنفس هذه الخصائص باعتبار أن معظمها حديث النشأة، إذ تصنف أغلبية هذه المؤسسات من طرف الأجهزة التنظيمية والتسييرية الوصية عليها بأنها تحت المستوى الأدنى الإقتصادي المطلوب الذي يجب أن تتمتع به هذه المؤسسات في ظل متطلبات إقتصاد السوق (بن حمو، ص175). ويعود ضعف المردودية الإقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى الصعوبات والمشاكل الحادة التي تواجه هذه الأخيرة والانفتاح الإقتصادي غير المدروس على الأسواق العالمية وعدم استحداث طرق وميكانيزمات لحماية المنتج الوطني من منافسة المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالمية وانخفاض الأسعار. وقد تأثرت المؤسسة الجزائرية من إجراءات تحرير التجارة الخارجية دون أية مراقبة، وقد أدى ذلك إلى ظهور ظاهرة الاستيراد الفوضوي والتي شملت كل شيء.

إضافة إلى هذه التهديدات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محيطها الخارجي المحلي، يمكن إضافة مشاكل هيكلية نجملها فيما يلي:

- غياب المعرفة الكافية عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لعدم وجود دراسات جادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة.
- غياب المتخصصين في إقتصاديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها.
- ضعف روح المقاولة التي تعني قدرة فرد أو مجموعة من الأفراد على استثمار أموالهم وتقبل مجموعة من المخاطر بعرض منتجات في السوق بهدف تحقيق الربح.
- غياب ثقافة مؤسسية لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، لذلك يجب العمل على إدخال هذا الفكر في تسيير وتنظيم هذه المؤسسات وذلك عن طريق ربطها بمراكز البحث والتكوين.
- رغم كثرة التهديدات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فإنه أمام هذه المؤسسات بعض الفرص والمحفزات التي تساعد على النجاح في محيطها المحلي، والتي تساعد أيضا على دخول تجربة ناجحة على مستوى الأسواق الدولية. هذه الفرص والمحفزات تتمثل في برامج التأهيل التي اتخذتها الدولة على عاتقها والتي تهدف إلى تحسين موقع المؤسسة في إطار الإقتصاد التنافسي ورفع أدائها الإقتصادي والمالي.

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة تظهر أهمية المشروعات الصغيرة في تفعيل النشاط الإقتصادي من خلال محاور أساسية تتناسب مع واقعنا المعاصر في ظل التحديات الراهنة والمنافسة الرهيبة الناتجة عن بدء تنفيذ اتفاقية تحرير التجارة العالمية والتي من خلالها سيصبح العالم سوقا كبيرا البقاء فيه للأقوى من حيث الجودة العالمية والسعر المنخفض والتطوير المستمر. لذلك أصبحت المشروعات الصغيرة محور مهما في التقدم الإقتصادي للمجتمع ورفع مستوى رفاهية أفرادها، حيث يظهر بأن المشروعات الصغيرة تساهم في خلق نسبة كبيرة من الناتج الوطني الإجمالي للسلع والخدمات وتوظيف القسم الأكبر من القوى العاملة الكلية فيها، كما أنها تعتبر المصدر الرئيسي للابتكار والتجديد وأداة للمحافظة على استمرارية المنافسة وتدعيمها، وتتميز بتكيفها السريع وبتكلفة أقل للتغيرات التي تطرأ على السلع والخدمات والعمليات والأسواق.

النتائج:

- لقد استخلصنا من هذا العمل مجموعة من النتائج، وتتمثل أهمها في:
- مازال إلى حد اليوم لم تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعريفا دقيقا يتفق عليه جميع الدول، هذا الخلاف سببه كثرة التباينات الموجودة بين هذه الدول وبين عدة مجالات كاختلاف درجة النمو وتنوع الأنشطة الإقتصادية بالإضافة إلى تعدد معايير التصنيف من دولة لأخرى، إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض التجارب التي سعت جاهدة لإيجاد تصور يعطي صورة واضحة نسبيا حول مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلعب دورا محوريا في إقتصاديات الدول المتطورة بالنظر إلى مساهمتها الفعالة في دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشيء الذي انعكس على مستوى تطور هذه الدول.
 - تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات والرهانات تتعدد في أشكالها وأنواعها وأبعادها، بحيث فرضت عليها جملة مخاطر جديدة تنبع أساسا من الطبيعة والخصوصية التي تميز هذه المؤسسات عن المؤسسات الكبيرة، الشيء الذي أوجب عليها ضرورة الاستعداد الجيد لمواجهةها.

التوصيات:

- حسب ما تم ذكره من نتائج نتجلى لنا أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم الأداء الإقتصادي للبلدان عامة والجزائر خاصة، ولهذا قمنا بصياغة التوصيات التالية:
- إيلاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاهتمام الجدي والفعال، من خلال صياغة السياسات والقوانين الملائمة، بحيث تشجع إقامة مثل هذه المشاريع، باعتبارها بركة الأمل للخروج من البطالة؛
 - تقديم إعفاءات ضريبية مباشرة وغير مباشرة لهذه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتحفيزها وتعزيز قدرتها التنافسية؛

- إلزام الجهات التمويلية بالتوسع في تقديم خدماتها الإقراضية للمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة، من خلال تخفيض أسعار الفائدة على القروض الصناعية، وإعطاء فترات سماح أطول، نظرا لمساهمة المشاريع الصناعية في استيعاب البطالة وزيادة الإنتاج وتقليل الواردات، وتوفير العملات الصعبة؛
- إنشاء صندوق لضمان القروض، بحيث يساهم في تذليل المعوقات المتعلقة بارتفاع وتعدد الضمانات المطلوبة من المتقدمين للقروض، بالإضافة لتقديمه كضمانات للجهات المقرضة؛
- عدم السماح للشركات الكبيرة بممارسة نشاط ثانوي ينافس المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمثلا تقوم شركة الاتصالات الفلسطينية ببيع الأجهزة الالكترونية كنشاط ثانوي لنشاطها الرئيسي وهو تقديم خدمات الاتصالات، وهي بذلك تنافس المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في مجال بيع هذه الأجهزة فتضر بمصالحها؛
- مراجعة وتقييم السياسات الإقتصادية المتبعة، في سبيل إيجاد السياسات القادرة على حماية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع:

أولا - المراجع باللغة العربية:

- أحمد، مروة، برهم، نسيم.(2008). الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.
- السيد، عبده فتحي.(2005).الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- المحروق، ماهر حسن، مقابلة، إيهاب.(أيار 2006). المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما. الأردن: مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- أوبختي، نصيرة.(2010-2011). القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة. جامعة تلمسان: رسالة ماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية.
- أيمن على، عمر.(2007).إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل بيئي مقارنة. مصر: الدار الداخلية.
- بن حمو، عبد الله.(2011). تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة تلمسان: مذكرة ماجستير التسيير الدولي للمؤسسات تخصص تسويق دولي.
- سعيدي، وصاف.(8-9 أبريل 2002). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات مع الإشارة لحالة الجزائر. الأغواط: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية.
- عبادي، فاطمة الزهراء.(2007). مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة البليدة: مذكرة ماجستير علوم تسيير تخصص إدارة أعمال.
- عياش، قويدر.(8-9 أبريل 2002) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كميزة تنافسية والتحديات الإقتصادية العالمية الجديدة. الأغواط: الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية.

- نهال، فريد مصطفى، عباس، نبيلة.(2005). أساسيات الأعمال في ظل العولمة. مصر: الدار الجامعية.
 - لخلف، عثمان.(2003-2004). واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتمييزها في الجزائر. أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية.
 - نائف البرنوطي، سعاد.(2005). إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد للريادة، الطبعة الأولى. الأردن: دار وائل للنشر.
 - عبد الرحيم، يوسف توفيق.(2009). إدارة الأعمال التجارية الصغيرة. الأردن: دار الصفاء.
 - من أجل انبعاث الاقتصاد الجزائري.(جوان 2015). مساهمة من منتدى رؤساء المؤسسات.
 - بنك الجزائر.(نوفمبر 2016). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر. التقرير السنوي 2015.
 - الديوان الوطني للإحصائيات، الاستبيان السنوي حول الأجور في المؤسسات - ماي 2014. إحصائيات رقم 708 جويلية 2015.
 - الأمر الوزاري رقم 28 المؤرخ في 15 ماي 1994 المتعلق بكيفيات المساعدة والتسهيلات في مجال منح الأراضي للمستثمرين.
 - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/ العدد2، 12 ربيع الثاني عام 1438 هـ 11 جانفي سنة 2017.
- ثانيا - المراجع باللغة الأجنبية:**
- Bonhours. P, (1993).La monnaie finance institutions et mécanismes, paris : éd Ellipses.
 - Bressy. G, C.Konkuyt,(2006). Economie d'entreprise. 8 Edition, Paris : Dolloz.
 - Riding A, Orjer. B.(2007). Les petites et moyennes entreprises du Québec, CANADA. Programme de recherche sur le financement des PME, The global competitiveness report 2005-2006, <http://forum.maplecroft.com>.